مجلة دفاتر اقتصادية
P-ISSN: 2170-1040 | المجلد: 16 – العدد: 01 (2025)، ص: 792 - 806 | E-ISSN: 2602-5426

الاقتصاد البنفسجي ودوره في تعزيز التنوع الثقافي والتنمية الاقتصادية
-عرض تجارب دولية-

The Purple Economy and Its Role in Enhancing Cultural Diversity and Economic Development -A Review of International Experiences -

مقداد نادية

[1] مخبر بحث استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر Stratev جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم- (الجزائر)،

nadia.zahaf@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/06 تاريخ القبول: 2025/04/19 تاريخ النشر: 2025/05/25

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد البنفسجي باعتباره نموذجًا اقتصاديًا مبتكرًا يدمج بين التنوع الثقافي والتنمية الاقتصادية المستدامة حيث تمحورت الدراسة حول نشأة الاقتصاد البنفسجي، عناصره الأساسية، وأوجه الفرق بينه وبين الاقتصادات الأخرى، لا سيما الاقتصاد الأخضر. كما سلطت الضوء على دور الاقتصاد البنفسجي في تعزيز التنوع الثقافي من خلال حماية الهوية الثقافية، تطوير الصناعات الإبداعية، وخلق فرص عمل مستدامة. واستعرضت الدراسة تجارب دولية بارزة في تبني هذا النموذج، مثل جهود الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت دور السياسات الثقافية والاستثمار في الصناعات الإبداعية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة

يهدف البحث إلى إبراز أهمية الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن هذا النموذج يمثل أداة فعالة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على التنوع الثقافي، إذ يوفر بيئة داعمة للابتكار مع احترام الخصوصيات الثقافية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي، التنوع الثقافي، التنمية الاقتصادية، البصمة الثقافية، الصناعات الإبداعية

تصنيف JEL : Z11، L82، O34، Q56.

Abstract:

This study examines the concept of the purple economy as an innovative economic model that integrates cultural diversity with sustainable economic development. It explores its origins, key components, and distinctions from other economic models, particularly the green economy. The study highlights the role of the purple economy in fostering cultural diversity by preserving cultural identity, developing creative industries, and generating sustainable employment. It also reviews notable international experiences in adopting this model, such as initiatives by the European Union and the United States, demonstrating the role of cultural policies and investment in creative industries in promoting economic growth and sustainability.

The research aims to emphasize the importance of the purple economy in achieving inclusive development and enhancing economic competitiveness. The findings suggest that this model serves as an effective tool for balancing economic growth with cultural diversity while respecting cultural specificities

Keywords: Purple economy, cultural diversity, economic development, cultural footprint, creative industri

JEL Classification: Z11,L82,O34,Q56.

1. مقدمة:

مع تصاعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر، برزت الحاجة إلى نماذج جديدة للتنمية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية والإبداعية للمجتمعات فقد أصبح واضحًا أن الثقافة لم تعد مجرد عنصر مكمل في مسار التنمية، بل غدت من الركائز الأساسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي وتشكيل هويات الدول والمجتمعات. في هذا الإطار، ظهر مفهوم الاقتصاد البنفسجي ليقدم رؤية مغايرة، تدمج بين متطلبات التنمية الاقتصادية وقيم التنوع الثقافي والابتكار الإبداعي، مما يفتح آفاقًا جديدة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية معًا.

تستند هذه الدراسة إلى تساؤل محوري حول الكيفية التي يمكن أن يسهم بها الاقتصاد البنفسجي في دفع عجلة التنمية مع الحفاظ على الغنى الثقافي، وما الذي يميزه عن غيره من النماذج الاقتصادية التقليدية، كما يثير البحث إشكالية مدى قدرة هذا النموذج على إحداث تغيير حقيقي في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل مستدامة تراعي خصوصيات التنوع الثقافي.

وانطلاقا من هذه الإشكالية، تفترض الدراسة أن تبني الاقتصاد البنفسجي يتيح إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على الابتكار الثقافي، ويسهم في تعزيز الصناعات الإبداعية بوصفها رافدًا حيويًا للنمو، كما تفترض أن الاستثمار في هذا النموذج الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الهوية الثقافية للدول من خلال دمج الإبداع في دورة النشاط الاقتصادي اليومي.

تسعى هذه الورقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها توضيح المعالم الأساسية لهذا المفهوم وتحليل أبعاده النظرية والعملية، إلى جانب استكشاف نماذج ناجحة من التجارب الدولية التي طبقت هذه الرؤية. ومن خلال استقراء هذه التجارب، تحاول الدراسة تقديم تصور واضح حول الإمكانيات التي يتيحها الاقتصاد البنفسجي في دعم السياسات الاقتصادية والثقافية على حد سواء.

ولتحقيق هذه الغاية، تم اعتماد مقاربة تحليلية تعتمد على استقراء الأدبيات المتوفرة، مدعمة بدراسة مقارنة للتجارب الدولية في هذا المجال، مع التركيز على الربط بين النظرية والتطبيق. وتستند المنهجية إلى التحليل النقدي للبيانات والممارسات، بما يسمح باستخلاص نتائج موضوعية تسلط الضوء على الإمكانات والتحديات التي يطرحها هذا التوجه الاقتصادي الجديد.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي

1.1 إشكالية البحث:

كيف يمكن للاقتصاد البنفسجي

أن يعزز التنمية الثقافية والاقتصادية، وما هي أهم العناصر التي تميزه عن النماذج الاقتصادية الأخرى؟ وما مدى تأثيره في خلق فرص عمل مستدامة تدعم التنوع الثقافي؟

2.1 أسئلة البحث:

للإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية

- ما هو مفهوم الاقتصاد البنفسجي وماهي عناصره الأساسية؟
- كيف يمكن للاقتصاد البنفسجي أن يسهم في تعزيز التنوع الثقافي ودعم الصناعات الإبداعية؟
- ما هي أبرز التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الاقتصاد البنفسجي؟

3.1 فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات الدراسة في التالي

- الاقتصاد البنفسجي يمثل نموذجًا اقتصاديًا مبتكرًا يعزز التنوع الثقافي ويحقق الاستدامة الاقتصادية
- تبني الاقتصاد البنفسجي يساهم في تطوير الصناعات الإبداعية وخلق فرص عمل مستدامة تعزز الهوية الثقافية

4.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة كون الاقتصاد البنفسجي يسهم في

- إبراز الدور الثقافي في الاقتصاد المستدام من خلال التركيز على البعد الثقافي كأحد العوامل الأساسية للتنمية
- تعزيز التنوع الثقافي والإبداع البشري بوصفهما موردين اقتصاديين هامين
- تحليل العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والتنمية الاقتصادية عبر الصناعات الثقافية والإبداعية
- تسليط الضوء على التجارب الدولية الناجحة في تبني الاقتصاد البنفسجي ودورها في إحداث تحول اقتصادي
- إبراز أثر الاقتصاد البنفسجي في خلق فرص عمل مستدامة تراعي التنوع الثقافي وتدعم الابتكار

5.1 أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى التالي

- تعريف الاقتصاد البنفسجي واستعراض نشأته ومكوناته الأساسية
- دوره في تعزيز التنوع الثقافي، الصناعات الإبداعية، وخلق فرص العمل.
- استعراض تجارب دولية ناجحة، واستخلاص الدروس مع تقديم توصيات لتبنيه في السياسات الاقتصادية والثقافية

6.1 منهج البحث:

في دراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي وذلك بإجراء دراسة نظرية للموضوع مشتملة مراجعة لأهم المؤلفات العلمية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك بتحليل دور الاقتصاد البنفسجي في تعزيز التنوع الثقافي والتنمية الاقتصادية مع عرض تجارب دولية.

7.1 هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم العمل إلى

- المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد البنفسجي
- المحور الثاني: دور الاقتصاد البنفسجي في تعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية
- المحور الثالث: عرض تجارب دولية وجهود تعزيز الثقافة والابتكار الاقتصادي

2. المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد البنفسجي

يهدف هذا المحور إلى تقديم الإطار النظري للاقتصاد البنفسجي، من خلال تعريفه واستعراض نشأته ومكوناته الأساسية، مع توضيح الفروقات بينه وبين الاقتصادات المستدامة الأخرى، لا سيما الاقتصاد الأخضر. كما يسلط الضوء على دور الثقافة في تشكيل هذا النموذج الاقتصادي، وبيان كيف يسهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر دمج الهوية الثقافية بالصناعات الإبداعية.

1.2 تعريف الاقتصاد البنفسجي: نشأته ومفهومه:

نشأته: في عام 2013، صدرت النتائج النهائية عن مجموعة عمل بقيادة اليونسكو وبمشاركة مؤسسات أخرى، حيث تناول التقرير مفهوم "الأعمال البنفسجية" و"المهن البنفسجية"، وقد أبرز التقرير أهمية الاقتصاد البنفسجي في تعزيز بيئة ثقافية غنية ومتنوعة، مما يجعله محوراً رئيسيًا لتحقيق التنمية والرفاهية، إن ما يميز الاقتصاد البنفسجي هو ارتباطه العميق بثقافة وقيم المجتمع، مما يعزز استجابة الأفراد لدوره الإيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعتمد هذا النموذج الاقتصادي على مبدأ الوعي الثقافي كركيزة أساسية للتطوير، حيث يُعزز من فهم وتقدير القيم الثقافية والتاريخية في المجتمع، كما يُعتبر الاقتصاد البنفسجي امتدادًا للمسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يعزز دور الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج الثقافة والفنون في استراتيجيات العمل. يعتمد الاقتصاد البنفسجي على الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تبنته الأمم المتحدة عام 1966، والذي يضع الأسس القانونية لحق الأفراد في الوصول إلى الثقافة والمشاركة فيها، مما يساهم في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول والمجتمعات (إسلام جمال الدين، 2020).

مفهومه: يُعرف الاقتصاد البنفسجي بشموليته التي تتجاوز التركيز على قيمة السلع والخدمات في مختلف القطاعات، حيث يعتمد بشكل رئيسي على البعد الثقافي كمكون أساسي ومع ذلك، يختلف هذا الاقتصاد عن الاقتصاد الثقافي الذي يُعتبر قطاعًا قائمًا بذاته، تم طرح مفهوم الاقتصاد البنفسجي لأول مرة في فرنسا عام 2011 عبر صحيفة **"لوموند"** الفرنسية، بمبادرة من جمعية **"ديفيرسيوم"** التي نظمت أول منتدى دولي حول هذا الاقتصاد في باريس، تحت إشراف منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية (إسلام جمال الدين، 2020).

2.2 عناصر الاقتصاد البنفسجي:

تتمثل عناصر الاقتصاد البنفسجي في

إدارة التنوع:

تعني إنشاء بيئة تنظيمية شاملة تدعم جميع الأفراد في المنظمة، بما في ذلك النساء والأقليات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يتيح لهم الفرصة لتحقيق أقصى استفادة من قدراتهم ومواهبهم المتنوعة، تسعى إدارات المنظمات إلى تبني أساليب متعددة للتعامل مع التنوع، بهدف استثمار القدرات الفكرية والمهارات التقنية لجميع العاملين بشكل متوازن ومنصف حيث إن تبني هذه الأساليب يساهم في تعزيز الإبداع والابتكار داخل المنظمة، ويؤدي إلى تحسين الأداء العام من خلال خلق بيئة عمل تشجع الجميع على تقديم أفضل ما لديهم وبذلك، تصبح التنوعات الثقافية والاجتماعية جزءًا من محرك النمو والتميز المؤسسي في بيئة العمل(منصور و نعمة ، 2008)

تمويل واستثمار التنوع:

يشير هذا إلى تخصيص الاستثمارات المالية لدعم المشاريع التي تركز على تعزيز التنوع الثقافي داخل الأعمال التجارية. يتضمن ذلك تعديل الأنشطة التجارية والعمليات التنظيمية لتتماشى مع الثقافات المحلية، خاصة في مجالات مثل الاتصال والإعلانات والتسويق والهدف هو دمج التنوع الثقافي بشكل استراتيجي في خطط الأعمال، مما يعزز التفاعل الثقافي ويشجع على فهم وتقدير التنوع داخل الأسواق المختلفة. يساهم هذا النهج في تحسين القدرة على التكيف مع الاحتياجات المتنوعة للعملاء، وبالتالي تعزيز التفاعل بين الثقافات المختلفة وزيادة الوصول إلى الأسواق المتنوعة. كما يعزز من قدرة الشركات

على بناء علاقات قوية ودائمة مع جمهور متنوع، مما يعود بالفائدة على النمو المستدام والتوسع في الأسواق العالمية (ڤوراية، 2024)

التوظيف البنفسجي:

يشير هذا إلى الوظائف التي ترتبط بشكل مباشر بالبيئة الثقافية، مثل المعلمين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والباحثين، والمخططين الحضريين، إضافة إلى العديد من المهن الأخرى التي تتأثر بشكل كبير بالعوامل الثقافية، مثل العاملين في قطاع السياحة وعلى سبيل المثال، يكتسب العاملون في السياحة خبرة عميقة في تقدير الثقافات المحلية وفهم خصائصها الفريدة، بما في ذلك فنونها التقليدية والعادات المجتمعية حيث هذه الخبرات تسهم في تحسين الخدمات السياحية المقدمة، بحيث تعكس الهوية الثقافية للمناطق التي يخدمونها، مما يعزز التجربة السياحية للزوار ويخلق فرصًا للتفاعل مع الثقافة المحلية بشكل عميق كما أن هذا النوع من الوظائف يساعد في تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات، مما يسهم في الحفاظ على التراث الثقافي وتطويره بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد المعرفي المتزايدة (ڤوراية، 2024)

التدريب البنفسجي:

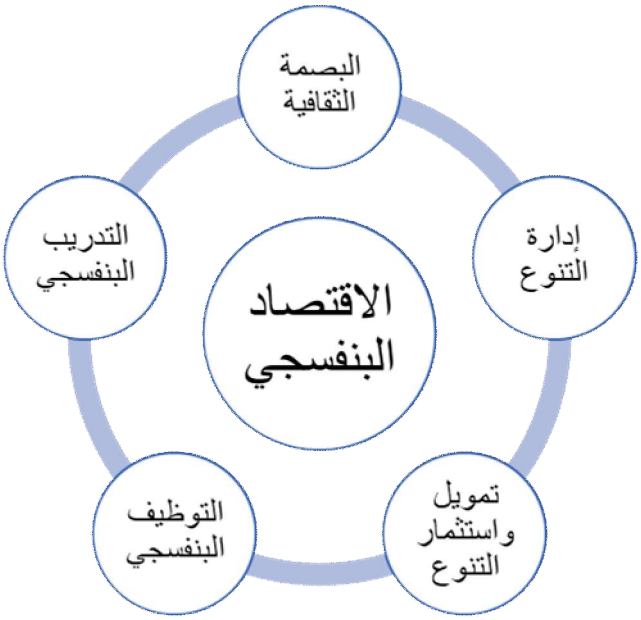
يشير هذا إلى البرامج التدريبية التي تهدف إلى تمكين أعضاء المنظمات من التكيف والعمل بفاعلية في بيئات متعددة الثقافات، مع التركيز على تعزيز الفهم والتفاهم بين الأفراد من خلفيات ثقافية متنوعة يمكن أن يتخذ هذا التدريب أشكالًا متعددة، مثل تدريب الأفراد على التعرف على الاختلافات والتشابهات بين الثقافات، وتوفير برامج تدريبية تساعد النساء والرجال على العمل معًا بفعالية وتفاهم متبادل وبالإضافة إلى ذلك، يشمل التدريب أيضًا مساعدة العاملين الأجانب على تعلم لغة البلد الذي يعملون فيه، مما يعزز قدرتهم على التواصل بشكل فعال حيث يشمل أيضًا توفير كتيبات إرشادية مترجمة ودعائم تعليمية أخرى لدعم العاملين الأجانب في التكيف مع بيئة العمل المحلية، بما في ذلك القيم والعادات المهنية والثقافية التي قد تختلف عن تلك التي اعتادوا عليها وهذه البرامج تسهم في تعزيز بيئة عمل شاملة ومتنوعة، مما يعزز من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بكفاءة ومرونة، ويعزز التفاعل بين الموظفين المختلفين ثقافيًا (منصور و نعمة، 2008)

البصمة الثقافية:

تشير البصمة الثقافية إلى التأثيرات التي تتركها الأنشطة الاقتصادية على ثقافة المؤسسة أو المجتمع، وتتضمن جميع العوامل الخارجية أو الآثار غير المباشرة التي قد تنجم عن هذه الأنشطة، سواء كانت إيجابية أو سلبية إذ تتعلق هذه التأثيرات بكافة جوانب الإنتاج والاستهلاك، وكيفية تأثيرها في البيئة الثقافية المحيطة حيث تشمل البصمة الثقافية العناصر التي تسهم في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، وتساعد على تعزيز التفاعل بين ثقافات مختلفة من خلال تبادل الأفكار والقيم. كما تأخذ البصمة الثقافية في الحسبان تأثيرات الأنشطة الاقتصادية على المجتمعات المحلية، بما في ذلك تأثيرها على هويات الأفراد وتقاليدهم، وتستفيد المؤسسات من هذه البصمة لخلق بيئات عمل تساهم في إضفاء الطابع الثقافي على المنتجات والخدمات. وبالتالي، فإن البصمة الثقافية لا تقتصر فقط على التأثيرات الملموسة، بل تشمل أيضًا التأثيرات غير المباشرة التي تسهم في الحفاظ على التنوع الثقافي وتحفيز الابتكار الثقافي في مختلف المجالات (سعاد و زاهية، 2022)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (1): عناصر الاقتصاد البنفسجي



المصدر: ڤوراية بلبشير، الصناعات الثقافية ودورها في تعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي، (2024)، صفحة50.

3.2 الفرق بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصادات الأخرى مثال الاقتصاد الأخضر:

تعريف الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاعتبارات البيئية، حيث ظهر لأول مرة في تقرير حكومي بريطاني عام 1989، وأعاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تسليط الضوء عليه في عام 2008. يركز هذا النموذج على استخدام الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الضارة، ويُعتبر بديلاً مستدامًا للاقتصاد التقليدي المعتمد على الطاقة الأحفورية فإن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما يتيح للدول النامية فرصة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص عمل جديدة. ولضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة، يتطلب الاقتصاد الأخضر استثمارًا كبيرًا في الابتكار والشمولية، مما يعزز التكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية (فاطمة، 2020)

أوضحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقريرها لعام 2011 أن الاقتصاد الأخضر يُعد وسيلة لفتح فرص جديدة للنمو، بالإضافة إلى تقليل المخاطر الناتجة عن اختلال التوازن في النظم البيئية. ومع ذلك، عبرت الدول النامية عن قلقها بشأن التكاليف المرتبطة بالتحول إلى هذا النموذج، وما قد يترتب عليه من متطلبات وإجراءات إضافية (هويدا، 2014)

الفرق بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر:

يعد الاقتصاد الأخضر استجابة مستقبلية لتحديات الأنظمة البيئية، حيث يقترح حلولًا للإكراهات البيئية ويواجه التحديات المرتبطة بالأنظمة المختلفة. أما الاقتصاد البنفسجي فيعكس رمزية هذا اللون الذي يرمز إلى الإبداع والخيال والقدرة على التكيف مع خصوصيات كل التفاصيل، ويعبر عن إرادة تعزيز الابتكار. هذا اللون اعتمدته العديد من الحركات النسوية عالميًا للتعبير عن قيم المساواة والعدالة، أما بالنسبة لمصطلح الاقتصاد البنفسجي يهدف إلى توسيع نطاق المقاربة النسوية في

النظام الاقتصادي لتشمل قطاعات أوسع من المجتمع المدني، مع إعادة النظر في التصورات التقليدية للاقتصاد الأخضر. يرى الباحث **"فلو"** أن النموذج الاقتصادي الرأسمالي، الذي يركز على النمو المادي، فشل في تلبية احتياجات الرعاية المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي، الإنساني، والنظام الإيكولوجي، بل ساهم في تفاقم الأزمات. وبالمثل، حذر **"هيميلويت"** من التحول إلى مجتمع أقل قدرة على توفير معايير الرعاية، إذا لم تتدخل السلطات السياسية بشكل فاعل لمعالجة هذه التحديات، أيضا يدعو الاقتصاد الأخضر إلى تقليل الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية للأرض، باعتبارها أساس رفاه الإنسان، مع ضرورة احترام النظم البيئية في تصميم الأنظمة الاقتصادية. من جهة أخرى، يركز الاقتصاد البنفسجي على توفير الوظائف كعنصر أساسي لتحقيق الرفاه، مشددًا على ضرورة بناء نظام اقتصادي يضمن خلق وظائف مستدامة دون تعزيز الفجوات الاجتماعية المرتبطة بالجنس أو الطبقة أو الأصل. فالوظائف اللائقة لا تسهم فقط في رفاه الإنسان والمجتمع، بل تدعم أيضًا الاستدامة البيئية والحفاظ على النظم الإيكولوجية (العربي و غريسي، 2023).

الجدول (1): من الاقتصاد الأخضر إلى البنفسجي: مجالات التقاطع

الاقتصاد الاخضر	الاقتصاد البنفسجي
يرى أن إعادة التنظيم الاقتصادي تحتاج إلى حساب قيمة الطبيعة	يدعو لحساب قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر
يحتاج إلى إعادة تنظيم لعمليات الإنتاج والاستهلاك بوتيرة توائم الطاقات المتجددة للموارد الطبيعية	يحتاج إلى إعادة تنظيم للإنتاج والاستهلاك ضمن نظام عادل ومستدام لتجسيد الرفاه
يعترف بأن رفاه الإنسان يتم من خلال النظم الإيكولوجية الصحية	يوسع مفهوم الرفاه للتأكيد أيضا على الدور الذي تلعبه الرعاية الجيدة ونوعيتها
الرفاهية تعتمد بشدة على الموارد الطبيعية للأرض، وبالتالي يجب على النظام الاقتصادي احترام سلامة النظم الإيكولوجية	يدعو إلى ضرورة رعاية العمل واعتباره عنصر لا غنى عنه في رفاهية الإنسان
إعادة هيكلة النظام الاقتصادي يقوم على استيعاب التكاليف البيئية محليا	يتم استيعاب تكاليف الأعمال التضامنية وغير المدفوعة الأجر محليا أيضا
يروم القضاء على أوجه عدم المساواة بين الأجيال كذلك ترتيب الأولويات، الطبيعة المتغير المستقل والاهتمام بها ورعايتها	القضاء على عدم المساواة بين الجنس، الطبقة، والانتماء الانثوي، كذلك إعادة ترتيب الأولويات بوضع رعاية الإنسان في مركز الاهتمام
في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، قدم حلولا لمشكل البطالة عبر الوظائف الخضراء	اقتراح إجابات للأزمة الاقتصادية والبطالة عبر الوظائف البنفسجية

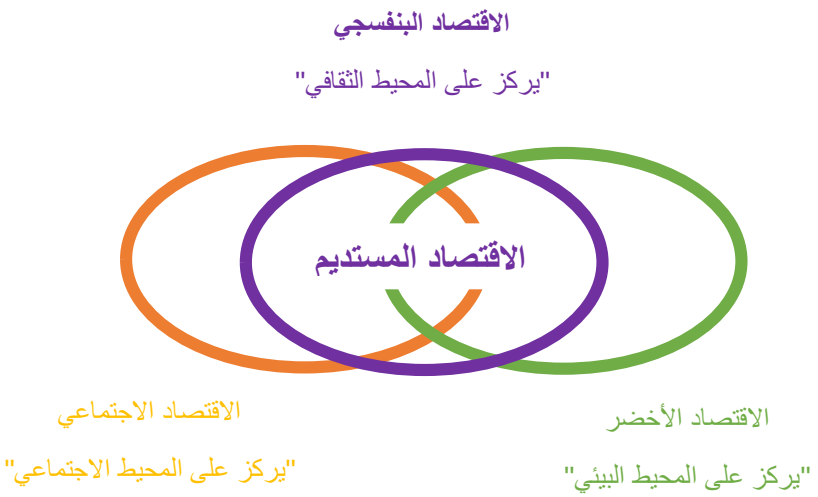
المصدر: العربي العربي وغريسي العربي، الاقتصاد البنفسجي بين البصمة الثقافية ومخرجات التثاقف، (2023)، صفحة129.

4.2 نطاق الاقتصاد البنفسجي وعلاقته بالتنمية المستدامة:

يرتبط الاقتصاد البنفسجي بعدة مكونات خارجية، حيث تشكل البيئة الثقافية التي يعتمد عليها العملاء وتترك آثارها عليهم جزءًا من المصلحة العامة. بناءً على ذلك، يعتبر الاقتصاد البنفسجي الثقافة عنصرًا أساسيًا في تعزيز التنمية المستدامة، حيث كانت الثقافة جزءًا محوريًا من مفاهيم الاستدامة منذ البداية. كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تستند إلى الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1966، وهذه القضية هي واحدة من عدة عناصر تساهم في التنمية المستدامة، إلى جانب القضايا المتعلقة بالبيئة الطبيعية "الاقتصاد الأخضر" والبيئة الاجتماعية "الاقتصاد الاجتماعي" (عبد القادر، محمد، و علي، 2020)

يوضح الشكل التالي علاقة الاقتصاد البنفسجي بمكونات التنمية المستدامة

الشكل (2): المكو ت الثلاثة للتنمية المستدامة



Source :(Tripathi & Jaiswal ,2018, p.48)

3. المحور الثاني: دور الاقتصاد البنفسجي في تعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية:

يستعرض هذا المحور دور الاقتصاد البنفسجي في تعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية من خلال تسليط الضوء على تأثيره في الحفاظ على التنوع الثقافي، ودعم الصناعات الإبداعية، وخلق فرص عمل مستدامة. كما يناقش كيف يمكن لهذا النموذج الاقتصادي أن يسهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية من خلال دمج الثقافة في الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق نمـــو مستدام يعكس خصوصيات كل مجتمع.

1.3 أثر الاقتصاد البنفسجي في تعزيز التنوع الثقافي:

تعريف التنوع الثقافي:

نبدأ بتعريف الثقافة التي قدمها **إدوارد تايلور**، حيث اعتبرها "ذلك الكل المركب من المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات، وكل ما اكتسبه الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع." بينما عرفها **كوينسي رايت** بأنها "النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات التي يشترك فيها شعب من الشعوب، والذي يحدث من خلال التواصل المستمر بين أفراده. ويتم نقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الجديد عبر الآباء وعبر العمليات التربوية (حامد، 2015)

أما بالنسبة للتنوع الثقافي فقد عرفته **اليونسكو** في المادة الأولى من إعلانها العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001 على أنه: "تتخذ الثقافة أشكالاً متعددة تتفاوت عبر المكان والزمان، ويظهر هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات الفريدة للمجموعات والمجتمعات التي تشكل الإنسانية". يعد التنوع الثقافي مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، وهو ضروري للبشر كما هو التنوع البيولوجي للكائنات الحية. وبالتالي، فإن التنوع الثقافي يعد التراث المشترك للبشرية، ويجب الاعتراف به وتعزيزه لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية (اليونسكو، 2001)

العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي:

إن العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي هي علاقة تفاعلية، حيث لا يمكن الحديث عن اقتصاد بنفسجي دون وجود تنوع ثقافي، ولا يمكن للتنوع الثقافي أن يكون له قيمة إذا لم يساهم في التنمية الاقتصادية، وهو ما أقرته **اليونسكو** في إعلانها العالمي حيث يقوم الاقتصاد البنفسجي على تقدير السلع والخدمات استنادًا إلى بُعدها الثقافي، مما يضمن احترام خصوصية وهوية المجتمع، ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تحترم التنوع الثقافي على المستويين المحلي والعالمي. هذا النهج يعزز من الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته، خصوصًا في الدول النامية التي تعاني من الغزو الثقافي والفقر الناتج عن الاقتصادات التي تهيمن عليها العولمة والتي لا تقدر التنوع الثقافي. هذه العوامل أدت إلى طمس هوية المجتمعات رغم غناها الثقافي من جهة أخرى، يعد التنوع الثقافي مصدرًا رئيسيًا للإلهام والابتكار والإبداع على مستوى الأفراد والمجتمعات، إنه يسهم بشكل مباشر في توفير شروط النمو الاقتصادي، وبالتالي القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة عالميًا. يعتبر المورد الثقافي أحد الأبعاد الأساسية للتنمية، ويشكل الأرضية التي يمكن أن تستند إليها الأبعاد الأخرى للتنمية. لذا، لا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية دون احترام ثقافة الأفراد والمجتمعات الإنسانية (عبد الله و ليلى، 2020).

2.3 تطوير الصناعات الإبداعية والثقافية وخلق فرص العمل:

دور الصناعات الثقافية والإبداعية في التنمية الاقتصادية وتعزيز القوة الداعمة:

تعد الصناعات الثقافية والإبداعية من أسرع الصناعات نموًا في العالم، حيث تعتبر خيارًا إنمائيًا مستدامًا يعتمد على الإبداع البشري كمورد فريد ومتجدد. وقد أولت استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" اهتمامًا كبيرًا بهذه الصناعات، حيث نص الهدف الأول في محور الثقافة على دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد المصري، مع التركيز على جعلها أساسًا لقوة مصر الداعمة إقليميًا ودوليًا، إذ تشمل الصناعات الثقافية مجالات مثل السينما، المسرح، الموسيقى، الفن التشكيلي، الإذاعة والتلفزيون، النشر، الكتب، والحرف التراثية. كما أن الثقافة تعكس الهوية وتعزز الاحترام والتسامح، وتعد وسيلة لإيجاد فرص العمل وتحسين حياة الإنسان. وبالتالي، فإن الصناعات الثقافية والإبداعية تتجاوز كونها مجرد وسائل للترفيه، لتصبح محركات للنمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، وبناء المجتمعات، حيث تعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية المصدر الرئيسي للقوى الداعمة لأي دولة، وهي تعتمد على رأس المال البشري المبدع القادر على تطوير الخدمات الثقافية من خلال التعليم والابتكار. في هذا السياق، تلعب هذه الصناعات دورًا أساسيًا في اقتصاد اليوم القائم على الإبداع، حيث تسهم في النمو المستمر وتعزز الصحة النفسية، بالإضافة إلى دعم التجارة الدولية والفنون (إيمان، 2023)

أهمية الصناعة الثقافية والابداعية:

تتمتع الصناعات الثقافية والإبداعية بأهمية متزايدة عالميًا لدورها في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المعرفي، حيث تعد محركًا رئيسيًا للابتكار ومساهمة فعّالة في الاقتصاد العالمي. أظهرت هذه الصناعات قدرة كبيرة على الصمود خلال الأزمات، مثل الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19، مع الاستمرار في النمو وتوفير فرص العمل وإلى جانب دورها الاقتصادي، تسهم هذه الصناعات في تعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم الشباب والمواهب، والحفاظ على الهويات الثقافية. بذلك، تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية عنصرًا حيويًا للتنمية المستدامة محليًا ودوليًا (نبيل، 2021)

المساهمة في خلق فرص العمل:

تسهم الصناعات الإبداعية بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بفضل دورها في تعزيز التنافسية والتماسك الاجتماعي. وتمثل هذه الصناعات أكثر من 5% من الاقتصاد العالمي، مع معدل نمو يفوق بثلاثة أضعاف معدل نمو الاقتصاد العام (نبيل، 2021)، هذا الدور المحوري دفع الأمم المتحدة إلى تسليط الضوء على أهمية الصناعات الإبداعية والثقافية في تقريرها عن اقتصاد الثقافة في أوروبا لعام 2006، حيث أشادت بدورها البارز في تحقيق التنمية البشرية وتعزيز الاقتصاد. ووصفت الأمم المتحدة هذه الصناعات بأنها ليست فقط وسيلة للابتكار والإبداع، بل أيضًا عنصرًا أساسيًا في خلق فرص العمل وتحفيز الاقتصادات المحلية والدولية. كما أكدت على دورها في تمكين المجتمعات من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية من خلال دعم رأس المال البشري وتعزيز التنوع الثقافي (نرمين، 2020)

يعرض الجدول الثاني نسبة التشغيل في مختلف الفروع الثقافي خلال سنة 2016 وحيث ُظهر تنوعًا في نسبة التشغيل بين مختلف المجالات الثقافية. يلاحظ أن الفنون البصرية والسمعي البصري كانتا الأكثر توظيفًا، بنسبة 16% لكل منهما من إجمالي التشغيل في القطاع الثقافي. كما يظهر أن القطاعات مثل التراث والتعليم شهدت نموًا كبيرًا في عدد المستخدمين مقارنة ببقية القطاعات. وعلى الرغم من وجود تفاوتات في نسبة غير الأجراء، فإن القطاع الثقافي بشكل عام شهد تطورًا في التشغيل، خاصة في الفئات المتخصصة مثل الفنون البصري

الجدول (2): التشغيل بالقطاعات الثقافية خلال سنة 2016

	المستخدمين	نسبة التشغيل في قطاع الثقافة خلال 2016 %	نسبة غير الأجراء%	تطور عدد المستخدمين خلال 2016-8008 %
الفنون البصري	103799	16	79	30
السمعي البصري	99799	16	13	12
المسرح الحي	93113	15	19	-6
وكالات الإشهار	70325	11	16	-12
الصحافة	73020	11	33	-24
الهندسة المعمارية	70048	11	43	20
التراث	52371	8	0	30
الكتاب	43801	7	39	-25
التعليم	29614	5	42	164
مجموع فروع الثقافة	635746	100	30	4
مجموع السكان المشتغلين	26629069		12	3

Source : (Turner ,2019, p.9)

يظهر الجدول الثالث تطور صادرات السلع والخدمات الإبداعية في العالم بين سنتي 2002-2015 إذ يوضح نموًا ملحوظًا في صادرات السلع الإبداعية العالمية بين 2002 و2015، مع زيادة كبيرة في "التصميم" و"المصنوعات الفنية"

و"وسائط الإعلام الجديدة". بينما شهدت فئات مثل "النشر" و"الفنون الأدائية" انخفاضًا طفيفًا، الإجمالي العام للصادرات زاد من 208,493 مليون دولار في 2002 إلى 509,753 مليون دولار في 2015، مما يعكس الأهمية المتزايدة للاقتصاد الإبداعي.

الجدول (3): الصادرات العالمية من السلع الإبداعية بين سنتي 2002-2015 (بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية):

السنوات	2002	2006	2010	2015
المصنوعات الفنية والأعمال الحرفية	19918	28445	31597	35720
المنتجات السمعية-البصرية	10268	15470	35506	21875
التصميم	118210	186382	240560	31875
وسائط الإعلام الجديدة	10974	16082	40454	42194
فنون الأداء	2817	3999	4630	4387
النشر	30326	41833	40468	33661
الفنون البصرية	15979	25201	26551	53700
جميع السلع الإبداعية	208493	317413	419766	509753

Source: UNCTAD, (2021), Values and Shares of Creative Goods Exports, Annual, 2015-2020.

وفقًا لتقرير صادر عن **اليونسكو**، استطاعت الصناعات الثقافية والإبداعية في عام 2013 توفير حوالي 29.5 مليون فرصة عمل حول العالم، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا القطاع كأحد المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي. تُعد هذه الصناعات مساهمًا رئيسيًا في توليد فرص عمل في مجالات متنوعة مثل السينما، الموسيقى، النشر، الفنون التشكيلية، والإعلام، مما يعزز دورها في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي. إلى جانب خلق الوظائف، تسهم هذه الصناعات أيضًا في تحفيز الابتكار وتنمية المواهب، مما يوفر منصة فعالة لتعزيز التفاعل الثقافي والفكري. تعد الصناعات الثقافية والإبداعية وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم قيمة اقتصادية وثقافية متكاملة تدعم المجتمعات في مساراتها التنموية كما توفر هذه الصناعات فرصًا كبيرة للشباب والمواهب الناشئة، مما يسهم في تعزيز الاندماج الاجتماعي والمساهمة في استدامة الاقتصاد الثقافي على المدى الطويل (عبد العزيز و عبد الوهاب، 2017).

4. المحور الثالث: عرض تجارب دولية وجهود تعزيز الثقافة والابتكار الاقتصادي:

في عصرنا الحالي، أصبح الاهتمام بالثقافة والابتكار جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة. ضمن هذا السياق، تبرز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كلاعب رئيسي في تعزيز سياسات اقتصادية تدعم التنوع الثقافي والابتكار كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، يسعى العديد من دول الأعضاء في المنظمة إلى دمج الاقتصاد البنفسجي في استراتيجياتهم التنموية، حيث يُنظر إلى هذا الاقتصاد ليس فقط كوسيلة لتعزيز الصناعات الثقافية والفنية، بل أيضًا كمحفز للتنوع الاجتماعي والتقدم الاقتصادي المستدام.

يتناول هذا المحور جهود الدول الأعضاء في المنظمة لدعم الاقتصاد البنفسجي، بما في ذلك البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الابتكار الثقافي، وتطوير الصناعات الإبداعية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية من خلال الفنون

والثقافة. سنستعرض أبرز التجارب الدولية التي تبنت هذه السياسات، وكيف أسهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، مما يفتح المجال أمام الفهم الأعمق للعلاقة المتبادلة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية

1.4 جهود أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز الاقتصاد البنفسجي:

أدركت العديد من الدول أهمية الاقتصاد البنفسجي وأصبح محوراً استراتيجيًا أساسيًا لتعزيز التنافسية والتكيف مع الظروف الاقتصادية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن عرض جهود بعض الدول التي سعت لتبني الاقتصاد البنفسجي وهي كالتالي:

الولايات المتحدة الأمريكية: في الولايات المتحدة، كانت الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد البنفسجي أواخر التسعينيات، عندما أظهرت تقارير مثل "دور الفن في القدرة التنافسية" (2000) أهمية الصناعات الإبداعية في تعزيز موقع الاقتصاد الأمريكي عالميًا. وقد أدت هذه الجهود إلى ارتفاع مساهمة الصناعات الإبداعية إلى حوالي 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي، محققة عائدات تقدر بنحو 798 مليار دولار بحلول عام 2013، مما يدل على الأثر العميق لهذه القطاعات في الاقتصاد الوطني.

الاتحاد الأوروبي: أما في أوروبا، فقد أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج "أوروبا الإبداعية"، الذي سعى إلى تحفيز التعاون الثقافي عبر الحدود، وتطوير الكفاءات المهنية للعاملين في الصناعات الإبداعية. وقد تميز هذا البرنامج بتوفير آليات تمويل متنوعة مثل المنح، القروض الميسرة، ورأس المال المخاطر، مما أتاح فرصًا واسعة للمشاريع الإبداعية للنمو والتوسع، مع التركيز على تسهيل الوصول إلى التمويل بشكل مبتكر ومستدام.

الجهود البريطانية: وفي بريطانيا، كانت البداية الرسمية لدعم الاقتصاد البنفسجي عام 1997 عبر إنشاء دائرة الثقافة والإعلام والرياضة، لتتبعها في 2009 استراتيجية وطنية طموحة لتعزيز تنافسية الاقتصاد من خلال الصناعات الإبداعية، مع تخصيص ميزانية ضخمة بلغت 5 مليارات جنيه إسترليني. وبلغت هذه الجهود ذروتها بإنشاء اتحاد الصناعات الإبداعية في 2014. وقد أسفرت هذه السياسات عن نتائج مذهلة؛ حيث حققت الصناعات الإبداعية عائدات تقدر بـــ112 مليار جنيه بحلول عام 2015، مع تسجيل معدل نمو سنوي تجاوز 5.3%، في حين أظهرت مشاريع مثل "الاندماج الاجتماعي" أهمية هذه الصناعات في تعزيز التماسك الاجتماعي باستخدام أدوات الاقتصاد الرقمي.

الجهود الألمانية: تبنت الحكومة الألمانية نهجًا استباقيًا، إذ أطلقت في عام 2007 مبادرة شاملة لدعم الصناعات الثقافية والإبداعية، أعقبتها بإنشاء مركز التميز عام 2010. وقد ساعد هذا المركز على بناء شبكة ديناميكية تربط بين المبدعين والشركات، مع التركيز على تحفيز ريادة الأعمال الثقافية، خاصة عبر جائزة "Kultur-UND Kreativpiloten"، التي تشجع الأفكار المبتكرة وتدعم انتقالها إلى مشاريع اقتصادية فاعلة.

الجهود الفنلندية: فنلندا من جهتها، ركزت على توظيف الخبرات الإبداعية ضمن برامج الصندوق الاجتماعي الأوروبي، بهدف تعزيز فرص العمل وتنمية القدرات الإبداعية عبر التعليم والابتكار المتعدد التخصصات، مما سمح بربط مختلف القطاعات الاقتصادية بروح الابتكار والتجديد.

الجهود الإيرلندية: أما إيرلندا، فقد أطلقت عام 2016 مبادرة "إيرلندا الإبداعية"، التي استهدفت تعميم الثقافة الإبداعية عبر المجتمع بأكمله، مع دعم واضح لريادة الأعمال الفنية وتطوير المهارات الإبداعية للأطفال والشباب، مما رسّخ مكانة الصناعات الثقافية كعنصر محوري في الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

الجهود الإيطالية: وفي إيطاليا، تقوم جمعية "Puglia Creativa" بدور حيوي في دعم وتمثيل المؤسسات الثقافية والإبداعية، من خلال إنشاء شبكة قوية تضم جامعات ومؤسسات حكومية وخاصة، هدفها تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد البنفسجي، وتسهيل الوصول إلى فرص التمويل الأوروبي للمشاريع المبتكرة.

الجهود البرتغالية: البرتغال كذلك عملت على تأسيس مركز مخصص للصناعات الإبداعية، ربطته بمراكز التكنولوجيا والعلوم، مما أوجد بيئة خصبة لتعزيز التعاون بين الجامعات والشركات، وتطوير مهارات رواد الأعمال في المجال الثقافي والإبداعي.

الجهود الأسترالية: وفي أستراليا، أُنشئ مركز لابتكار الصناعات الإبداعية، مع التركيز على جذب الاستثمارات وتطوير الشراكات مع القطاع التعليمي، وهو ما أثمر تحقيق عائدات تقدر بحوالي 25 مليار دولار، في تأكيد واضح على قوة الصناعات الإبداعية كمحرك اقتصادي فعال.

إن تنوع هذه التجارب يعكس الأهمية المتزايدة للاقتصاد البنفسجي كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تشجيع الإبداع، دعم الابتكار، بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد بيئات محفزة لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية حقيقية (نبيل، 2021)

2.4 تجارب دولية ناجحة لتبني الاقتصاد البنفسجي:

تبنت العديد من الدول حول العالم خطوات رائدة نحو دمج الثقافة والإبداع ضمن منظوماتها الاقتصادية، مما عزز ظهور ما يعرف بالاقتصاد البنفسجي، فقد بادرت دول مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، وسنغافورة إلى الاستثمار المكثف في البنية التحتية الثقافية والإبداعية، مع اعتماد سياسات تحفيزية لدعم الشركات الناشئة والمبتكرة، وتشجيع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وقد نجحت شركات عالمية كبرى مثل "ديزني Disney " و"آبل Appel " و"غوغل Google" و"أمازون Amazon" و"نتفليكس Netflix " و"أوبر Uber " في تجسيد هذا النموذج الاقتصادي الحيوي، بفضل قدرتها على توظيف الإبداع والابتكار وتطوير منتجات وخدمات تجمع بين القيمة الثقافية والاقتصادية.

يلعب القطاع العام دورًا محوريًا في ترسيخ أسس الاقتصاد البنفسجي، من خلال مبادرات تمويل الصناعات الإبداعية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوسيع البنية التحتية الرقمية. كما تساهم الحكومات في صياغة أطر تنظيمية وسياسات داعمة للابتكار والإبداع، مما يخلق بيئة مواتية لازدهار الأفكار وتحولها إلى مشاريع اقتصادية قابلة للنمو والاستدامة و من جهة أخرى، يشكل القطاع الخاص شريكًا أساسيًا عبر ضخ الاستثمارات في الصناعات الثقافية والإبداعية، وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لإعداد جيل جديد من الكفاءات القادرة على الابتكار في مختلف المجالات. هكذا يظهر الاقتصاد البنفسجي بوصفه أداة استراتيجية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على توظيف الإبداع كمورد رئيسي، وليس مجرد عنصر ثانوي في عجلة الإنتاج (الاقتصاد البنفسجي الأرجواني والصناعة الثقافة والإبداع، 2025)

5. تحليل النتائج:

من خلال تحليل المعطيات المتحصل عليها في هذه الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية التي تؤكد أهمية الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية الثقافية والاقتصادية المستدامة. حيث أظهرت الدراسة أن الاقتصاد البنفسجي يسهم بشكل مباشر في تعزيز التنوع الثقافي من خلال دمج البصمة الثقافية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما يعزز الهوية الثقافية

للدول والمجتمعات. كما بيّنت النتائج أن الصناعات الثقافية والإبداعية تمثل قطاعًا اقتصاديًا واعدًا له تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث توفر هذه الصناعات فرص عمل جديدة وتدعم الابتكار والإبداع.

علاوة على ذلك، أظهرت التجارب الدولية الناجحة أن الاستثمار في الاقتصاد البنفسجي يعزز التنافسية الاقتصادية ويحقق التنمية المستدامة، حيث إن الدول التي تبنّت هذا النموذج، مثل بعض دول الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية، تمكنت من تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي. كما أكدت النتائج أن الاقتصاد البنفسجي يسهم في تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل تعكس التنوع الثقافي وتدعم الإدماج الاجتماعي.

1.5 مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: الاقتصاد البنفسجي يعزز التنوع الثقافي والاستدامة الاقتصادية

أظهرت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أثبتت البيانات والتجارب الدولية أن الاقتصاد البنفسجي يمثل نموذجًا فعالًا لتعزيز التنوع الثقافي، إذ يسمح بدمج الثقافة في التنمية الاقتصادية بطريقة تحافظ على الهوية الثقافية وتحفّز الابتكار. كما أثبتت النتائج أن هذا الاقتصاد يساهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر دعم الصناعات الإبداعية وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: الاقتصاد البنفسجي يدعم الصناعات الإبداعية وخلق فرص عمل مستدامة

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية أيضًا، حيث أوضحت أن الصناعات الثقافية والإبداعية تمثل أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، من خلال خلق وظائف جديدة ودعم ريادة الأعمال الثقافية. وقد أكدت التجارب الدولية، لا سيما في كوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي، أن الاستثمار في الصناعات الإبداعية يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال.

2.5 التفسير العام للنتائج:

تشير هذه النتائج إلى أن الاقتصاد البنفسجي ليس مجرد مفهوم اقتصادي جديد، بل هو أداة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة التي توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على التنوع الثقافي. إذ يُظهر النموذج البنفسجي قدرته على تحويل الثقافة إلى مورد اقتصادي مستدام يمكن أن يسهم في التنمية الاجتماعية، ويعزز التفاعل بين الثقافة والاقتصاد، ويخلق أسواقًا جديدة تعتمد على الابتكار والإبداع. كما أن دوره في تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال خلق بيئات عمل تحترم التنوع الثقافي يجعله نموذجًا مستدامًا يتماشى مع الاتجاهات العالمية الحديثة نحو اقتصادات أكثر شمولًا وإنصافًا.

6. خلاصة:

يقدم الاقتصاد البنفسجي نموذجًا واعدًا للتنمية المستدامة من خلال دمج الثقافة والإبداع في الأنشطة الاقتصادية، مما يحقق توازنًا بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الهوية الثقافية. فقد أظهرت الدراسة أن دعم الصناعات الثقافية والإبداعية يسهم في خلق فرص عمل مستدامة، ويعزز القدرة التنافسية للدول عبر تقديم منتجات وخدمات تعكس خصوصياتها الثقافية.

كما أكدت الدراسة على أهمية الاستثمار في هذا النموذج، مستشهدة بتجارب ناجحة مثل مبادرات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، التي أبرزت دوره في تحقيق ازدهار اقتصادي طويل الأمد.

وأوصت بدمج الاقتصاد البنفسجي في السياسات الاقتصادية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في التعليم والتدريب لتطوير المهارات الإبداعية. كما شددت على ضرورة وضع أطر تشريعية تحمي الحقوق الثقافية، وتوفير بيئة محفزة للابتكار، وتعزيز التبادل الثقافي للاستفادة من الخبرات العالمية.

وفي الختام، يمثل الاقتصاد البنفسجي فرصة حقيقية لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولًا واستدامة، حيث يمكن للدول والمجتمعات من خلال تبني هذا النموذج تعزيز تنافسيتها العالمية، والاستفادة من التنوع الثقافي كقيمة اقتصادية مضافة، تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الشاملة.

آفاق البحث:

يتيح البحث في الاقتصاد البنفسجي فرصًا لدراسات أعمق حول دمجه في السياسات الاقتصادية، ودوره في خلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة، كما يمكن استكشاف تأثير التحول الرقمي على الصناعات الإبداعية وتحليل التجارب الدولية لاستخلاص أفضل الممارسات، ومن خلال ماسبق يمكننا عرض النقاط التالية كتوصيات لهذا البحث:

- تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد البنفسجي في الخطط التنموية الوطنية
- دعم الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال سياسات حكومية وتشريعات تحفز الابتكار
- توفير تمويل واستثمارات مستدامة للمشاريع القائمة على الاقتصاد البنفسجي
- التركيز على تطوير المناهج الأكاديمية لدمج مفهوم الاقتصاد البنفسجي ضمن الدراسات الاقتصادية
- تحفيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الثقافية لتعزيز الهوية الثقافية في المنتجات والخدمات
- إنشاء شبكات دولية لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة في تطبيق الاقتصاد البنفسجي.

الهوامش والإحالات:

1- الريفي حامد، (2015). **اقتصاديات البيئة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، (2015).

2- شوقي إسلام جمال الدين، **ألوان الاقتصاد العشرة**، دار الكتب المصرية المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة مصر، (2020).

3- طاهر محسن منصور، و الخفاجي عباس نعمة ، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، (2008).

4- الطيبي عبد الله، و عياد ليلى، **الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي**، 15(3)، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، (2020)، 450.

5- العربي العربي، و غريسي العربي، **الاقتصاد البنفسجي بين البصمة الثقافية ومخرجات التثاقف**، 12(2)، مجلة التنظيم والعمل، (2023)، 118.

6- بلبشير ثوراية، **الصناعات الثقافية ودورها في تعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي**،14(1)، مجلة أبعاد اقتصادية، (2024)، 49.

7- بن موسى نبيل، **الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة -تجارب أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -** ، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، (2021)، 166-177.

8- رزاي سعاد، و توام زاهية. (2022)، **الصناعة السينمائية كركيزة لتعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي في الجزائر**، 17(1)، مجلة جديد الاقتصاد، 480-458.

9- عبد القادر إمباي نرمين، **التوجهات الدولية لتطوير مفهوم الصناعات الإبداعية وسياساتها وأثرها على مؤسسات المعلومات في المجتمعات الغربية: دراسة تحليلية**، 2(4)، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، (2020)، 46-76.

10- همت محمد يوسف عبد العزيز، و جودة الحايس عبد الوهاب، **الصناعات الإبداعية وعائداتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع (رؤية مستقبلية)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع،(2017)، 25-44.

11- الاقتصاد البنفسجي الأرجواتي والصناعة الثقافة والإبداع. (02 01, 2025). تم الاسترداد من المجلة العربية: https://www.arabicmagazine.net/arabic/articleDetails.aspx?Id=9845

12- اليونسكو،(2001)، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، تم الاسترداد من https://www.unesco.org/en/legal-affairs/unesco-universal-declaration-cultural-diversity

13- مرعى إيمان، (2023)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترداد من https://acpss.ahram.org.eg/News/17730.asp